UNEP

المتابعة الاستقصائية:
تصميم نظام مالي مستدام

# المناخ المالي المستقبلي

## موائمة النظام المالي مع التنمية المستدامة

التقرير الرابع حول التقدم في أعمال المتابعة
الاستقصائية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة
حول إقامة نظام مالي مستدام

مايو/آيار 2015

**يتزايد عدد الحكومات والجهات التنظيمية وواضعي المعايير والأطراف الفاعلة المؤثرة في السوق التي بدأت في شتى أنحاء العالم في دمج عوامل الاستدامة في القواعد التي تضبط النظام المالي.** تم الشروع في المتابعة الاستقصائية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول إقامة نظام مالي مستدام في يناير/كانون الثاني عام 2014 لفهم هذا الاتجاه سريع التحرك والتوصل إلى مجموعة من خيارات السياسة اللازمة لتطوير الممارسات الجيدة. إن تعاملنا مع مجموعة متنوعة من الشركاء بما في ذلك البنوك المركزية، والمؤسسات المالية، والمؤسسات الدولية يبرز تنوعًا كبيرًا في عوامل التحفيز والطرق السائدة في القطاع المصرفي، وأسواق رأس المال، وقطاعات التأمين، والاستثمار. ففي البرازيل، تتزايد النظرة إلى دمج العوامل البيئية والاجتماعية في آليات إدارة المخاطر كوسيلة لتدعيم مرونة النظام المالي. يُنظَر الآن إلى تحسين طرق الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي - من خلال سوق الأوراق المالية ومتطلبات السندات على سبيل المثال في سنغافورة وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية - على أنه أمر ضروري لتحقيق كفاءة السوق. ويجب ترقية فعالية النظام المالي وتجسيدها من خلال ظهور مبادئ ومعايير وعوامل تحفيزية جديدة لسوق «السندات الخضراء» سريعة الحركة حتى تتم إضافة القيمة الدائمة إلى الاقتصاد الحقيقي.

**تشير التوقعات في عام 2015 إلى تقوية هذه العملية حيث تتجه الحكومات بقوة إلى الموافقة على إطار عمل عالمي لتمويل التنمية المستدامة.** تشتمل الخطوات الهامة لتحقيق ذلك على عقد مؤتمر تمويل التنمية في يوليو/حزيران وصياغة أهداف التنمية الجديدة بالأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول والانتهاء من إبرام اتفاقية جديدة لكافحة تغير المناخ في ديسمبر/كانون الأول. لقد ظهرت الاستفادة من النظام المالي في تحقيق الأمن المناخي كإحدى المسائل المشتركة الرئيسية خلال سير المتابعة الاستقصائية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول إقامة نظام مالي مستدام على المستوى الوطني والمستوى الدولي. ونتيجة لذلك، نحن نركز في هذه الوثيقة - التقرير الرابع حول تقدم العمل في المتابعة الاستقصائية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول إقامة نظام مالي مستدام - على الإصلاحات المالية التي تمنع مخاطر الأصول ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة وزيادة رأس المال اللازم للتحول إلى خفض الانبعاثات الكربونية والاستثمار في حماية الأنظمة الاقتصادية من الكوارث الطبيعية والصدمات المناخية.

**تشتمل التكاليف الناجمة عن زيادة الانبعاثات الكربونية على الآثار الصحية الوخيمة وتدهور البنية التحتية والماء والأمن الغذائي، حيث يسهم كل ذلك في زيادة تقلب الأسواق، وسبل العيش والآثار الاقتصادية وبالأخص في الدول النامية.** يسلط سير العمل في المتابعة الاستقصائية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كينيا مثلاً الضوء على أن التقلبات المناخية الحالية تكلف الدولة بالفعل نسبة 2.4 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي كل عام. في الواقع، لقد أدى فشل السوق والسياسات إلى سوء تسعير هيكلي لمخاطر المناخ، وقد استفحلت تلك المخاطر بسبب التركيز على المكاسب قصيرة المدى، وسوء تهيئة العوامل التحفيزية، وعدم تناسق المعلومات. من المحتمل أن يزداد عمق هذه الخسارة وشدتها وأن تصبح تلك المخاطر خارج نطاق السيطرة في حالة عدم خفض انبعاثات غازات الدفيئة لتصل إلى المستويات الصفرية في الفترة بين عامي 2055 و2070.

**من الضروري إيجاد طريقة شاملة لتمويل هذا التحول.** من الضروري اتخاذ إجراءات أقوى لزيادة الطلب على التمويل الأخضر - من خلال تسعير الكربون والعوامل المحفزة على انتشار الطاقة النظيفة مثلاً. يعد التمويل العام أيضًا من الأمور الهامة ولكنه لن يوفر سوى جزءًا من رأس المال المطلوب على المستويين الوطني والدولي. قد يصل الاستثمار السنوي في الصناعات الخضراء في الصين إلى 320 مليار دولار أمريكي في السنوات الخمس القادمة حيث لا تستطيع الحكومة توفير سوى نسبة 10 إلى 15 في المائة من القيمة الإجمالية لهذا الاستثمار. ونتيجة لذلك، يقوم بنك الشعب الصيني مؤخرًا بإصدار تقرير حول المتابعة الاستقصائية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول إقامة نظام مالي مستدام لسرد مجموعة شاملة من التوصيات المتعلقة بإنشاء «نظام مالي أخضر» في الصين.

**تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن ثمة طريقة جديدة بدأت تظهر ملامحها.** تتمثل مهمة المسئولين عن إدارة النظام المالي في تمكين التحول المنظم من الاستثمارات ذات الانبعاثات الكربونية المرتفعة إلى تلك الاستثمارات ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة وكذلك من الأصول المعرضة للمخاطر إلى الأصول المرنة والقابلة للتكيف. يجري العمل على قدم وساق في هذا التحول - وخير مثال على ذلك هو نمو الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة بنسبة 17% في عام 2014 حيث تمثل الطاقة النظيفة الآن تقريبًا نصف مصادر توليد الطاقة المضافة في شتى أنحاء العالم. كما هو الحال في جميع التحولات المالية، سينتج عن ذلك مجموعة من مخاطر التحول فيما يتعلق بالأصول اللازمة وهي مخاطر لا تنعكس في النماذج التقليدية اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي ومن ثم تتعارض مع منظور الأصول القياسية.

**إن دمج تحديات التمويل المتعلقة بتغير المناخ في السياق الأوسع الخاص بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة يعد أحد العوامل الأساسية اللازمة لتجميع التريليونات المطلوبة.** استنادًا إلى مصفوفة إبداعات السياسات على مستوى كل دولة، نقوم بتحديد مجموعة من التدابير التي من شأنها أن تجعل الأمن المناخي جزءًا من إطار الأداء الكلي لنظام مالي مستدام. وتغطي تلك التدابير المخاطر، وتعبئة رأس المال، والشفافية، والثقافة. ستحتاج كل دولة إلى تحديد كيفية ربط تلك الخيارات بنظامها المالي بالإضافة إلى تحديد أولويات الإجراءات.

### أ. توسيع نطاق إدارة المخاطر

1. **القطاع المصرفي:** دمج عوامل المناخ والاستدامة طويلة المدى في أنظمة إدارة المخاطر وتطبيق طرق حصيفة في الإقراض وعمليات سوق رأس المال ("الانتمان الأخضر").
2. **الاستثمار:** التحقق أن المؤسسات الاستثمارية (بما في ذلك صناديق معاشات التقاعد) تقوم بإدارة العوامل المناخية طويلة المدى كجزءٍ من الالتزامات الأساسية تجاه المخاطر والالتزامات الائتمانية والالتزامات الاستثمارية الأخرى
3. **التأمين:** دمج العوامل المناخية طويلة المدى في أطر التأمين الأوسع من أجل الدمج والقدرة على استيفاء المتطلبات والاكتتاب والاستثمار
4. **فحص مدى تحمل الضغوط:** تطوير الأدوات القائمة على السيناريوهات في شتى القطاعات المالية والأسواق لتمكين فهم أفضل لآثار الصدمات المناخية المستقبلية على الأصول والمؤسسات والأنظمة.

### ب. تمكين إعادة توزيع رأس المال بشكل منظم

5. **أسواق رأس المال:** ترقية أسواق رأس المال السهمي والاقتراضي من خلال وضع المعايير، وتنقيح القوانين التنظيمية، واللوائح، وتحسين التحليل والعوامل التحفيزية المالية
6. **البنوك الخضراء:** إقامة البنوك الاستثمارية الخضراء لتقوية بنية النظام المالي وتعبئة رأس المال الخاص.
7. **البنوك المركزية:** تنقيح العمليات المالية بما في ذلك توفير الضمانات، وإعادة التمويل، وشراء الأصول وغيرها لدمج التمويل الأخضر والأصول المناخية.

### ج. تعميم الشفافية

8. **المؤسسات:** التأكد من أن المؤسسات والجهات المانحة للسندات تعلن المستثمرين وباقي أصحاب المصلحة بعوامل الاستدامة والمناخ الهامة.
9. **المؤسسات المالية:** تحسين قيام المؤسسات المالية بالإفصاح عن مخصصاتها للأصول الخضراء، وأدائها في المسائل المناخية، وتعرضها للمخاطر بالإضافة إلى الإندماج في تحليل الاستثمار

### د. تقوية الثقافة المالية

10. **القدرات:** بناء القدرات لدى أخصائيي ومنظمي المسائل المالية فيما يتعلق بالاستدامة وعوامل المناخ
11. **الحوافز:** ربط المكافآت والتعويضات وآليات الحوافز الأوسع نطاقًا بإنشاء قيمة مستدامة على المدى الطويل.

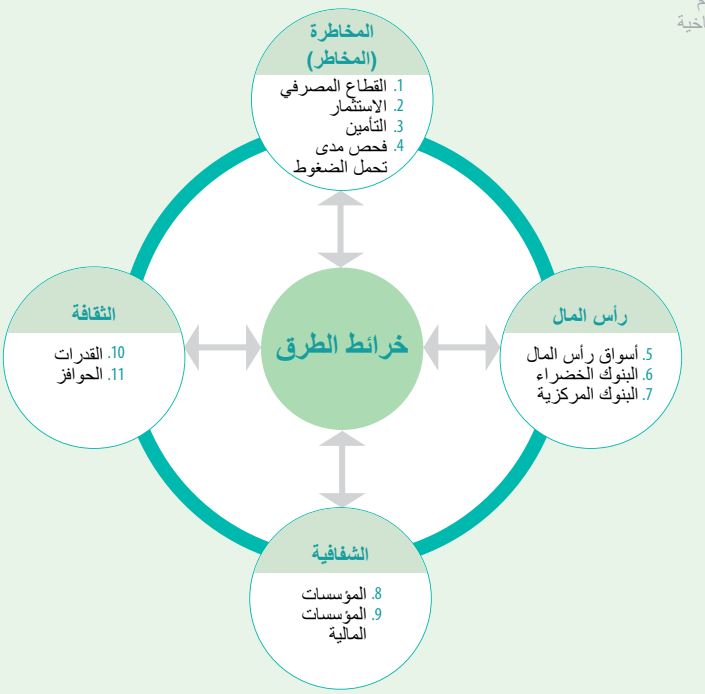

**يعد قيام البنوك وشركات التأمين والمؤسسات الاستثمارية بوضع السياسات اللازمة لتحسين إدارة المخاطر والطرق الحصيفة بمثابة أحد العوامل الأساسية.** وخير مثال على ذلك هو مراجعة آثار تغير المناخ التي تطول شركات التأمين التي تقوم بها هيئة تنظيم قواعد الحيطة التابعة لبنك انجلترا. كما تتوافر مجموعة متنوعة من السياسات اللازمة لتعبئة رأس المال. فضلاً عن «السندات الخضراء»، فإن المتابعة الاستقصائية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول إقامة نظام مالي مستدام في الهند تسلط الضوء على النطاق الهائل للصناديق الاستثمارية المسجلة (أو «شركات إدارة الأصول النقدية 'yieldcos') اللازمة لتمويل الطاقة النظيفة. كما تقوم البنوك المركزية بتوجيه عملياتها المالية بحيث تستهدف الاقتصاد الأخضر بينما يبلي بنك بنجلاديش بلاءًا حسنًا في آليات إعادة التمويل.

**يعد تحسين أطر الإبلاغ المتعلقة بعوامل الاستدامة والمناخ الأساسية من الأمور الهامة أيضًا لضمان المساءلة.** لقد ثبت أن قوى السوق وحدها لا تكفي لتحقيق الاتساع أو العمق أو الاتساق اللازم لقيام المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ مما يشجع اقتراح «اتفاقية الإبلاغ النموذجي» الذي أرسله مجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ (CDSB) إلى فريق المتابعة الاستقصائية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول إقامة نظام مالي مستدام. من الضروري أيضًا أن تقوم المؤسسات المالية بزيادة مستويات الإفصاح المتعلقة بتدفقات التمويل الأخضر، والبصمات الكربونية، والمخاطر المناخية.

كي يتم تحقيق كل ذلك تمامًا، ينبغي تقوية الثقافة المالية من خلال تحسين المهارات والقدرات بالإضافة إلى العوامل التحفيزية المتسقة مع بناء القيمة المستدامة - حيث تم تسليط الضوء على هاتين الأولويتين في المساهمة السويسرية في المتابعة الاستقصائية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول إقامة نظام مالي مستدام. وفي النهاية، يعد تدعيم النظام المالي بتلك الطرق تدريبًا إستراتيجيًا سيستلزم جهدًا مستدامًا. على سبيل المثال، تقوم هيئة الخدمات المالية (OJK) وهي الهيئة المنظمة للشئون المالية في إندونيسيا بتطوير خارطة طريق شاملة لاستيعاب التمويل المستدام وتشتمل على حزمة من التدابير التي يتم تنفيذها بشكل تسلسلي على مدار العقد الزمني القادم.

**يتم الآن افتتاح مجموعة من السبل الواعد للتعاون الدولي استنادًا إلى التجربة المتصاعدة من القاعدة إلى القمة على المستوى الوطني.** قد يساعد ذلك في تقييم آثار المبادرات القائمة ومشاركة الممارسات الجيدة وضمان الاتساق مع الأنظمة الدولية. فضلاً عن المفاوضات الرسمية التي تتم في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تجري الآن مناقشات عن كيفية تجسيد العوامل المناخية في الهيكل المالي العالمي. فعلى سبيل المثال، طلب وزراء المالية والبنوك المركزية في دول مجموعة العشرين من مجلس تحقيق الاستقرار المالي استكشاف الطرق التي يستطيع القطاع المالي من خلالها مواجه المشكلات المناخية. ثمة فرص أخرى تشتمل على إمكانية القيام بالأبحاث التعاونية بين البنوك المركزية بالإضافة إلى الجهود الرامية إلى ربط الإبداعات الوطنية باتفاقيات بازل المصرفية والتنسيق بين هيئات تنظيم السندات وهيئات معايير المحاسبة لتحقيق الاتساق مع آليات الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمناخ.

**هذه الإجراءات لن تؤدي فقط إلى تقوية الأمان المناخي ولكنها ستسهم أيضًا في بناء نظام مالي أكثر كفاءة وفعالية ومرونة.** يتم الآن بذل الجهود الأولية لبناء نظام مالي يهدف إلى الحفاظ على الاحترار العالمي دون 2 درجة مئوية وقد تم وضع تلك الجهود بحيث يتم تعميقها على مر السنوات القادمة. إن وجود طريقة متفق عليها لتوجيه رأس المال إلى الموجة التالية من البنية التحتية والإبداع سيعني الكثير من الناحية الإستراتيجية في الوقت الذي يضعُف فيه النمو العالمي، وتنخفض فيه أسعار الفائدة ولا تتم فيه تلبية الاحتياجات. وهذا هو المناخ المالي المستقبلي.

يمكن العثور على المزيد من المعلومات المتعلقة بالمتابعة الاستقصائية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول إقامة نظام مالي مستدام بما في ذلك المراجع المذكورة في هذا الملخص بالإضافة إلى الإصدار الكامل من هذا التقرير على الرابط التالي:

*www.unep.org/inquiry*

أو من:

*mahenau.agha@unep.org*

**إخلاء المسؤولية:** لا تعبر التسميات المُستخدَمة والمواد المعروضة في هذا المنشور عن أي آراء أيًا كانت من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالنظام القانوني أو السلطات أو ترسيم الحدود لأي دولة أو مقاطعة أو مدينة أو منطقة. علاوة على ذلك، لا تمثل الآراء الواردة هنا بالضرورة قرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو سياسته المعلنة ولا يمثل سرد الأسماء التجارية أو العمليات التجارية قبولها والمصادقة عليها. حقوق النشر © برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *2015*